

تركيا ما بين الاتحاد الأوروبي المتمنع ومنظمة شنغهاي المرحبة

إبراهيم أبراش (*)

كاتب فلسطيني.

- ١ -

صرح الرئيس التركي أردوغان يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ليس خيار تركيا الوحيد، وأن بلاده مهتمة بالانضمام إلى مجموعة شنغهاي للتعاون. هذا التصريح أثار كثيراً من الجدل ما إن كان الأمر مجرد لعب على التوازنات الدولية وورقة ضغط على الأوروبيين ليتعاملوا جدياً مع الطلب التركي المعلق منذ سنوات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، أم إرادة حقيقية بالانضمام إلى منظمة شنغهاي كبديل للاتحاد الأوروبي؟ وفي حقيقة الأمر فإن هذا التحول في الموقف التركي غير منفصل عن التحولات الجيوستراتيجية الدولية التي وسمت النظام الدولي ما بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وتحديداً منذ العقد الأول من القرن العشرين. ومن أهم هذه التحولات: الانتقال من الثنائية القطبية إلى نظام دولي سائب لم تتقعد أقطابه بعد حتى وإن كانت واشنطن وموسكو أهم الفاعلين فيه؛ تراجع الأيديولوجيا كمحدد للعلاقات الدولية بحيث لم يعد مجالاً للحديث عن معسكر اشتراكي ومعسكر رأسمالي؛ تفكك أحلاف وقيام أخرى؛ تفكيك دول وقيام أخرى ومخططات لإعادة تقسيم بعض الدول؛ صيرورة المصالح الاقتصادية والهواجس الأمنية على سلم اهتمامات الدول، وتراجع دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في التحكم بسيرورة السياسات الدولية وحل النزاعات الدولية، وأخيراً الفوضى التي تضرب الوطن العربي تحت مسمى الربيع العربي.

- ٢ -

قبل أن نبحث في أهداف تركيا من التوجه للانضمام إلى منظمة شنغهاي ومدى جدية هذا الطلب لا بأس بأن نُقرب القارئ بهذه المنظمة التي تغري أردوغان للانضمام إليها بديلاً من الاتحاد الأوروبي. تأسست المنظمة رسمياً عام ٢٠٠١ وتضمّ الصين وروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجيكستان

(*) البريد الإلكتروني: ibrahimabrach@gmail.com.



وأوزباكستان، وهناك محادثات لانضمام باكستان والهند وإيران. وتشكل مجموع هذه الدول نصف عدد سكان العالم، وقد تشكل أقوى تكتل اقتصادي عالمي، مع إمكان تحولها إلى تكتل عسكري موازٍ لحلف الناتو، مع أن دول المنظمة ينفون الصفة العسكرية عن المنظمة حيث إن أهدافها المعلنة في وثيقة تأسيسها هي: مكافحة الإرهاب؛ مواجهة التطرف والحركات الانفصالية؛ والتصدي لتجارة الأسلحة والمخدرات.

- ٣ -

انطلاقاً مما سبق نعتقد أن تركيا وبالرغم من عمق علاقاتها التاريخية الاقتصادية والعسكرية مع أوروبا وبسبب الجغرافيا وعضويتها في حلف شمال الأطلسي، فإنها جادة بالانضمام إلى منظمة شنغهاي للاعتبارات التالية:

١ - استمرار المماطلة الأوروبية في قبول عضوية تركيا؛ الأمر الذي يشكل إهانة قومية لتركيا. وقد اتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في مقابلة مع صحيفة يوم ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ المفوضية الأوروبية «بأنها تريد دفع أنقرة إلى التخلي عن عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، «وتحدث عن خيار إجراء استفتاء شعبي لحسم هذه القضية، وجاء هذا التصريح قبل أيام من قرار البرلمان الأوروبي يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر تجميد محادثات انضمام تركيا إلى الاتحاد، وفي اليوم نفسه قررت النمسا حظر تصدير السلاح إلى تركيا.

٢ - تراجع الحاجة الاستراتيجية العسكرية المتبادلة للطرفين والمترتبة على الحرب الباردة ووجود الخطر الشيوعي للاتحاد السوفياتي.

٣ - تزايد التوتر بين تركيا والأوروبيين في الفترة الأخيرة بسبب الموقف من الأكراد والتدخل التركي في سورية ومشكلة اللاجئين، بالإضافة إلى ملف انتهاك حقوق الإنسان في تركيا خصوصاً بعد الانقلاب الفاشل في ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٦، مع توتر علاقاتها مع واشنطن للأسباب نفسها مع اتهام انقرة واشنطن بدعم وحماية المعارض فتح الله غولن المتهم بوقوفه وراء عملية الانقلاب.

٣ - ترى تركيا أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي لم يعد مغرياً بعد خروج بريطانيا منه ومطالبات في دول أخرى بالانسحاب من الاتحاد، فهذا الأخير مشروع في طريق الأفول وينتمي إلى الماضي بينما منظمة شنغهاي منظمة ناشئة وواعدة وتنتمي إلى المستقبل.

٤ - انكماش الاقتصاد التركي وعدم قدرة اقتصاد دول أوروبا على فتح آفاق أمامه بعد الأزمات المالية التي تشهدها عدة دول أوروبية.

٥ - حاجة تركيا إلى غاز روسيا حيث تعتمد عليها في أكثر من نصف حاجاتها من الغاز الطبيعي المستخدم في التدفئة وتوليد الكهرباء، وحاجة هذه الأخيرة إلى مشروع «السيل التركي»، وهو مشروع لمد خط أنابيب من روسيا إلى تركيا ومنها لأوروبا لدعم صادرات الغاز الروسي، إضافة إلى أن قطاع السياحة في تركيا يعتمد كثيرا على السياح من الاتحاد الروسي.



٦ - تزايـد حجـم التبـادل التجـاري فـي السـنوات الأخيـرة مـا بيـن تركيـا والصيـن الدولـة الأسـاس فـي مجموعـة شـنغهاي، وقـال «أردوغـان» فـي كلمـة لـه أمـام منتـدى الأعمـال التركـي الصينـي، الـذي عقـد يـوم ٣٠ تموز/يوليـو فـي العاصمـة بكين، بـأن الصيـن هـي الشـريك التجـاري الأول لتركيـا فـي الشـرق الأقصـى، والثالـث عالميـاً بعـد ألمانيـا وروسـيا، مشـيراً إلـى ارتفـاع حجـم التجـارة بيـن البلديـن مـن حوالـي مليـاري دولار عـام ٢٠٠٢، إلـى ٢٨ مليـار دولار عـام ٢٠١٤.

٧ - فتـح عـدة جبهـات عسـكرية فـي سـورية والعـراق بالإضافـة إلـى تحديـات الوضـع الأمنـي الداخلـي، جعـل تركيـا بحاجـة إلـى مزيـد مـن العتـاد العسـكري والدعـم اللوجسـتي والحلفـاء السياسـيين، وهـو مـا لـم تجـده عنـد الأوروبييـن وتبحـث عنـه عنـد دول منظمـة شـنغهاي وخصوصـاً روسـيا والصيـن.

٨ - إشـغال أو تـورط تركيـا فـي السـنوات الأخيـرة بمشـاكل المنطقـة جعلهـا تشـعر بأنهـا أكثـر ارتباطـاً بالمجموعـة الآسـيوية مـن ارتباطهـا بأوروبـا، وخصوصـاً أن هـذا الارتبـاط يجعلهـا تنخـرط فـي اقتصـاد دولـي تزيـد ميزانيتـه عـن ٨٠٠ تريليـون دولار.

٩ - حتـى فـي حالـة انضمـام تركيـا إلـى الاتحـاد الاوروبـي فلـن يتـم التعامـل معهـا بندية بـل سـتبدو دولـة تابعـة وجسـماً غريبـاً، أمـا انضمامهـا إلـى منظمـة شـنغهاي فيجعلهـا جـزءاً مـن فضـاء تنتمـي إليـه، وفـي موقـع مسـاوٍ للـدول الأخـرى وخصوصـاً أنـه يربطهـا بأغلـب دول المنظمـة قواسـم مشـتركة ثقافيـة ودينيـة، وتشـابه فـي الأنظمـة السياسـية. وقـد قـال رئيـس الـوزراء السـابق أحمـد داوود أوغلـو الـذي كان يوقّـع طلـب الشـراكة فـي الحـوار مـع شـنغهاي قبـل ٣ سـنوات: «هـذا يـوم تاريخـي بالنسـبة إلينـا الآن، وبهـذا الاختيـار تعلـن تركيـا أنّ مصيرنـا مثـل مصيـر بلـدان منظمـة شـنغهاي للتعـاون».

مـع أن الأمـر مـا زال فـي مرحلـة الطلـب والإرادة بالرغـم مـن ترحيـب الناطـق باسـم الخارجيـة الصينيـة بالطلـب التركـي، إلا أنـه فـي حالـة انضمـام تركيـا إلـى حلـف شـنغهاي ومـا سـيترتب علـى ذلـك مـن تبنـي اسـتراتيجياته وتوجهاتـه حـول عديـد مـن قضايـا العالـم، سـيفرض علـى تركيـا اسـتحقاقات وتحديـات عليهـا أن تكـون مسـتعدة لهـا .